

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعين (ش.م.ع.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ("البيانات المالية") لشركة صناعة الكابلات العمانية (ش.م.ع.ع) (الشركة الأم) وشركتها التابعين ("المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنةً ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبّر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة والمركز المالي المنفصل للشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاق الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنةً معايير الإستقلال الدولية) (مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي لمحاسبين المهنيين) جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد المتطلبات وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمها في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. وبالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشريكها التابعين (ش.م.ع) (تابع)**

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
إن إجراءات تدقيقنا للحصول على أدلة تدقيق مناسبة كافية على القيمة الدفترية للمدينين التجاريين، فمنا:	مخصص الدين المنخفضة القيمة للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة
<ul style="list-style-type: none"> • بتقدير التصميم واختبار الفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك مراجعة الائتمان؛ • اختبار أعمار المديونيات التجارية لعينة من معاملات العملاء؛ • تقدير الإيصالات بعد نهاية السنة لتحديد التعرض لأي مخاطر متبقية في تاريخ التقرير المالي؛ • فحص تقدير المجموعة للظروف المالية للعملاء والقدرة على سداد الدين؛ و • الأخذ في الإعتبار عادات الدفع السابقة للعملاء مع غيرها من المعلومات الاقتصادية الكلية. 	<p>يتطلب من المجموعة تقييم بانتظام قابلية استرداد مديونياتها التجارية. كانت قابلية تحصيل المديونيات التجارية أمر هام لتدقيقنا نظرًا لقيمة المبالغ ذات الأعمار الأكبر من شروط الائتمان الممنوحة للعملاء.</p> <p>يتضمن هذا إتخاذ أحكام حيث أن خسائر الائتمان المتوقعة ينبغي أن تعكس معلومات حول الأحداث الماضية، والظروف الحالية والتوقعات الخاصة بالظروف المستقبلية، بالإضافة إلى القيمة الزمنية للنقد.</p>
قمنا بتقييم مدى ملاءمة سياسة تكوين المخصصات للمجموعة، والتي تضمنت:	<p>يتم إدراج إفصاحات المجموعة في الإيضاح ١٠ حول البيانات المالية، التي توضح السياسة المحاسبية لتحديد مخصص الدين المشكوك في تحصيلها وتفاصيل الفترة حول حركة الفترة في المديونيات التجارية الإجمالية والصافية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقدير ما إذا كان الإحتساب يتفق مع معيار التقرير المالي الدولي ٩ ومقارنة معدلات مخصصات المجموعة مقابل بيانات التحصيل التاريخية؛ • التحقق من ملاءمة تعديلات الرصيد الإفتتاحي الناتجة بشكل رئيسي من انخفاض القيمة. 	
قمنا بتقييم مدى اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة والتحقق من دقة الإحتساب. قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بالمدينين التجاريين المدرجين في البيانات المالية.	
إن تفاصيل مخاطر الائتمان وأعمار المديونيات التجارية مبينة في الإيضاح ١٠ حول البيانات المالية.	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتها التابعة (ش.م.ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>تقييم المخزون للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة</p> <p>يتكون مخزون المجموعة أساساً من السلع تامة الصنع والمواد الخام والأعمال قيد التنفيذ والمواد الإستهلاكية. آخذين في عين الاعتبار الأهمية النسبية الجوهرية للبيانات المالية، فإن هذا أمر تدقيق رئيسي.</p> <p>إن تقدير صافي القيمة الممكن تحقيقها للمخزون هو مجال ذو أحكام هامة، وخصوصاً تقدير مخصص المخزون البطيء الحركة والمتقادم هو تقدير وحكم محاسبي هام.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم الوضع الحقيقي للمخزون أثناء حضور الجردة الفعلية للمخزون. • تقييم أعمار المخزون، ومستويات المخزون، وأنماط الإستهلاك، وصافي القيمة الممكن تحقيقها لتحديد سواء يتطلب تخفيض قيمة المخزون. • آخذين في عين الاعتبار تخفيض المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها من خلال مقارنة سعر البيع المقدر الحالي الذي تم الحصول عليه من خلال مراجعة ظروف السوق المستقبلية واتجاهاته وسعر البيع لتكلفة المخزون. • مراجعة مخصص المخزون التاريخي ومستوى عمليات شطب المخزون على مر السنين. • تحديد توقيع مستقل للمخزون بطيء الحركة والمتقادم باستخدام البيانات والافتراضات ذات الصلة. <p>إن طبيعة المخزون والحركة في المخصص يتم إظهارها في الإيضاح ٩ حول البيانات المالية. كما قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتها التابعة (ش.م.ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>ال أدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة</p> <p>أبرمت الشركة الأم والمجموعة عقود أدوات مالية مشتقة من أجل إدارة تعرضها لمخاطر أسعار السلع الأساسية. يمكن أن تتطلب محاسبة التحوط وتقييم أدوات التحوط إجراء أحكام من جانب الإدارة، وتكون عرضة لمخاطر حدوث أخطاء.</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مجمل العملية المتعلقة بالأدوات المشتقة ومحاسبة التحوط، بما في ذلك السياسات والإجراءات الداخلية لإدارة المخاطر؛ تقييم مدى ملائمة وثائق وعقود الإدارة الخاصة بالتحوط؛ لقد قمنا بasherak متخصصين في التقييم الداخلي من EY للمساعدة في تدقيقنا لنموذج التقييم، ومن حيثيات الأسعار، والمدخلات غير الملحوظة للنموذج وتقييم فعالية التحوط لضمان توافق المحاسبة مع معيار التقرير المالي الدولي؛^٩ الحصول على تأكيد للأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة من الأطراف المقابلة. <p>يتم تسجيل هذه العقود بالقيمة العادلة ومؤهلة لمحاسبة التحوط كما هو مبين في الإيضاح ٣ حول البيانات المالية. تؤدي هذه العقود إلى نشوء موجودات مالية مشتقة كما هو مبين في الإيضاحين ٩ و ١٧ حول البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتها التابعة (ش.م.ع) (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩ إن أولئك المسؤولين عن الحكومة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدقق حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدقق حسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنஸور لسنة ٢٠١٩ بعد تاريخ تقريرنا كمدقق حسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، عند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواه المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدقق حسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحكومة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدها أولئك المسؤولين عن الحكومة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن تقدير قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة بإستمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحكومة ينونون إما تصافية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشريكها التابعين (ش م ع ع) (تابع)**

مسئولييات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سوء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن آية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحكومة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققى الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققى الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في المجموعة لتنوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومح토ى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسوء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيدة عن رأينا حول التدقيق.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتها التابعة (ش.م.ع) (تابع)**

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوفيق التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحكومة بيان بأننا قد امتننا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحكومة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العملي عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقيع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقدّم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

بسام مصطفى هندي

مسقط

٢٣ يناير ٢٠٢٠

